



ورقة حقائق

## واقع القطاع الزراعي في ظل أزمة التيار الكهربائي

تستعرض الورقة واقع القطاع الزراعي في ظل أزمة التيار الكهربائي، وانعكاساته على الأوضاع المعيشية للمواطنين والعاملين والمستفيدين من قطاع الزراعة.



شهدت الأوضاع الإنسانية خلال عام 2017م تدهوراً غير مسبوق، وتراجعت قدرة القطاعات الأساسية عن تقديم الخدمات الضرورية للسكان جراء النقص الشديد في إمدادات الكهرباء، وتفاقت الأزمة من جديد خاصة بعدما أعلنت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية في غزة بتاريخ 16/أبريل/2017م، عن توقف توليد الكهرباء من محطة توليد كهرباء غزة، وعلى إثر ذلك شهدت خدمة توصيل التيار الكهربائي تدهوراً شديداً، حيث بلغت ساعات وصل التيار الكهربائي في اليوم الواحد (4) ساعات فقط مقابل قطع لفترات تتراوح ما بين (18-20) ساعة.

هذه التطورات الدراماتيكية طالت بتأثيراتها السلبية أوضاع حقوق الإنسان والخدمات الأساسية كافة والقطاعات الاقتصادية المختلفة وكان من بين القطاعات الحيوية المتضررة، القطاع الزراعي الذي تكبد خسائر فادحة بسبب اعتماد المزارعين على التيار الكهربائي في ريّ المزروعات في ظل صعوبة استخدام بدائل الطاقة نظراً لتكلفتها الكبيرة.

ويعتمد القطاع الزراعي على مياه الريّ كأحد مدخلات الإنتاج الرئيسية، والذي يتوقف استمراره على خدمة التيار الكهربائي اللازم لتشغيل الآبار وضمان تدفق المياه في الأنابيب الرئيسية والفرعية، لاسيما في ظل شح المياه في الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة خصوصاً، وندرتها ونقص كمية سقوط الأمطار خلال موسم الشتاء. من جهة أخرى تراجعت إمكانية التسويق وتخزين المنتجات الزراعية نظراً لتعذر تشغيل الثلاجات المستخدمة في حفظ الأطعمة والسلع الغذائية خاصة وأن الأزمة الأخيرة تفاقمت مع حلول فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة.

وأمام هذه المعطيات باتت الأزمة تهدد المزارعين وتدفع عدد كبير منهم للتفكير بجدية في هجرة هذا القطاع الحيوي بالنظر لحجم التحديات والخسائر، حيث تترافق أزمة التيار الكهربائي وأزمة المياه مع الإجراءات التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على استيراد المواد الخام مثل أنابيب الحديد التي تستخدم في إنشاء الدفيئات الزراعية، وعمليات القصف والتجريف المتكررة خلال التوغلات والحروب التي أدت إلى تدمير المزارعات.

إن للقطاع الزراعي بعداً إنسانياً وآخر تنموياً، وتتأتى أهمية القطاع الزراعي كونه يوفر فرصاً لعمل لشرائح واسعة من المجتمع، حيث يشير تقرير الأنشطة الاقتصادية في وزارة الاقتصاد الوطني خلال العام (2016م) أن نسبة المشتغلين في النشاط الزراعي (23%) من مجموع العاملين في الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة.

يأتي اهتمام مركز الميزان لحقوق الانسان بالقطاع الزراعي كونه يلعب ادواراً مختلفة في الحياة الاقتصادية ويساهم في التمتع بجملة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لما يشكله من مصدر أساسي للدخل للمزارعين وأسرهم، ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

تستعرض الورقة واقع القطاع الزراعي في ظل أزمة التيار الكهربائي، وانعكاساته على الأوضاع المعيشية للمواطنين والعاملين والمستفيدين من قطاع الزراعة.

## تطورات أزمة التيار الكهربائي عام 2017

شهدت أزمة التيار الكهربائي تدهوراً خطيراً بعد توقف شركة غزة لتوليد الكهرباء عن الانتاج منتصف شهر ابريل الماضي، وتضاعفت الأزمة بعد تنفيذ قرار تقليص الكميات الواردة من إسرائيل، وتجدر الإشارة أن الزيادة المستمرة في الطلب على الطاقة الكهربائية وعجز المصادر المختلفة عن تلبية احتياجات قطاع غزة ما زالت تشكل أبرز التحديات والعقبات لسكان قطاع غزة، ويمكن استعراض سياق الأزمة الأخيرة على النحو الآتي:

- أعلنت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بتاريخ 2017/4/16م، عن توقف عملية توليد الكهرباء بالكامل في شركة غزة لتوليد الكهرباء بسبب نفاذ الوقود.

- قرر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر (الكابينت) بتاريخ 2017/6/11م، تقليص كمية الكهرباء الواردة إلى قطاع غزة بنسبة (35%). ويشار إلى أن (اسرائيل) تعتبر هي المصدر الأكبر والأهم للطاقة الكهربائية في قطاع غزة؛ حيث تبلغ عدد الخطوط المغذية لمحافظة قطاع غزة (10) خطوط، تزود قطاع غزة بكمية إجمالية تبلغ (120) ميغا واط.

- شرعت السلطات الإسرائيلية بتاريخ 2017/6/19م، بتنفيذ قرار تخفيض كمية التيار الكهربائي الواردة للقطاع بنسبة (8) ميغاواط يومياً من مناطق وخطوط مختلفة من القطاع وعلى مدار خمسة أيام، وأعلنت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية أن الكمية التي تم تقليصها بلغت بتاريخ 2017/7/6م، حوالي (55) ميغا واط<sup>(1)</sup>

- وصلت الدفعة الأولى من الشاحنات المصرية المحملة بالسولار بتاريخ 2017/6/21م، وأفرغت حمولتها في خزانات شركة غزة لتوليد الكهرباء وتم تشغيلها. جاءت هذه الخطوة على إثر التنازلات السياسية بين حركة حماس والسلطات المصرية.

- قدرت كمية السولار التي تم استيرادها من جمهورية مصر العربية حتى منتصف شهر سبتمبر/2017م ب (40) مليون لتر، تم تخصيص النسبة الأكبر من الكمية لتشغيل شركة غزة لتوليد الكهرباء<sup>(2)</sup>.

### شهدت أزمة التيار الكهربائي

تدهوراً خطيراً بعد توقف

شركة غزة لتوليد الكهرباء

عن الانتاج منتصف شهر

ابريل الماضي، وتضاعفت

الأزمة بعد تنفيذ قرار تقليص

الكميات الواردة

حيث وصلت كمية التقليل

للتيار الكهربائي القادم من

اسرائيل حوالي (55) ميغا

واط

1 سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، غزة، (2017، 6 يوليو)، التقليل الإسرائيلي يصل فعلياً 55 ميغاواط، تاريخ الاطلاع: 19 سبتمبر 2017م، الموقع: <https://goo.gl/JMjTQz>

2 شقفة، خليل، مدير عام الهيئة العامة للبتروك بوزارة المالية في غزة، مقابلة (عبر الهاتف) أجراها الباحث: باسم أبو جري، بتاريخ (17، سبتمبر، 2017م).

- بلغ معدل التيار الكهربائي المتوفر لقطاع غزة بعد التطورات الأخيرة من المصادر الثلاثة -محطة توليد الكهرباء المحلية، وخطوط التغذية الواصلة من دولة الاحتلال، والخطوط الواصلة من جمهورية مصر العربية، ما يقارب من (140) ميغا واط، وهي لا تغطي الحد الأدنى من احتياجات قطاع غزة الذي يتجاوز ال (500) ميغا واط (3). خاصة مع تكرار الأعطال وعدم انتظام تزويد قطاع غزة بالكهرباء المستوردة من جمهورية مصر العربية.

## القطاع الزراعي

يضم قطاع الزراعة مجموعة كبيرة من القطاعات الفرعية والأنشطة المترابطة بدرجات مختلفة وهي الإنتاج النباتي بفروعه المختلفة من أشجار الفاكهة والحمضيات والخضروات، والمحاصيل الحقلية، وأزهار القطف، والإنتاج الحيواني، والثروة السمكية. وفي هذا السياق تورد الورقة الحقائق التالية:

- بلغ عدد الحيازات الزراعية في قطاع غزة (20.402) حيازة (4) تشمل (13.909) حيازة نباتية، (3.362) حيازة حيوانية، و(3.131) حيازة مختلطة (5).
- بلغ عدد المشتغلين في قطاع الزراعة بأجر (62.751) عامل، بينما عدد المشتغلين من أصحاب الأسرة وأرباب العمل (20.145) فرد (6).
- المنتجات الزراعية فيها اكتفاء ذاتي نسبي في قطاع الزراعة، فمثلاً الخضروات تسد حاجة قطاع غزة بنسبة (96%)، والدواجن (95%) والزيتون (80%)، والحمضيات (50%) (7).

بلغت كمتوسط لخسائر النشاطات الزراعية المختلفة (القطاع النباتي، القطاع الحيواني والثروة السمكية، والتخزين الزراعي) وهذه النسبة الخسائر التي تكبدها هذا القطاع ما نسبته (40%) تشمل انخفاض مستوى الإنتاج بسبب التلف والأمراض والآفات وتأخر دورة الإنتاج، وتشمل أيضاً زيادة التكاليف نتيجة استخدام بدائل انتاج الطاقة.

3 سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، مرجع سابق

4 الحيازة الزراعية هي عبارة عن وحدة فنية للإنتاج الزراعي وتشمل جميع الحيوانات والأراضي المستغلة كلياً أو جزئياً لأغراض الإنتاج الزراعي بغض النظر عن الملكية أو الشكل القانوني، والحيازة النباتية عبارة عن مساحة من الأراضي المزروعة أو القابلة للزراعة ولا تقل عن (1) دونم للزراعات المكشوفة، و(0.5) دونم للزراعات المحمية، والحيازة الحيوانية وجود حيوانات للحائز أي عدد من الأبقار أو الإبل، (5) رؤوس فأكثر من الأغنام، عدد (50) فأكثر من الدواجن، عدد (50) فأكثر من الطيور والأرانب، و(3) خلايا من النحل أو أكثر، وتعتبر الحيازة مختلطة إن اشتملت على النوعين (نباتية أو حيوانية) بشرط استخدام نفس العمالة أو الآلات.

5 الجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة الزراعة، غزة، (التعداد الزراعي 2010)، النتائج النهائية-الأراضي الفلسطينية، (ديسمبر، 2011).

6 وزارة الاقتصاد الوطني، غزة، الإدارة العامة للدراسات والتخطيط، الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2016م، (مارس، 2017م).

7 أبو شمالة، نبيل، مدير عام التخطيط والسياسات في وزارة الزراعة، قابله: باسم أبو جري (29نوفمبر 2016م)

## تداعيات أزمة التيار الكهربائي على قطاع الزراعة

### أولاً- القطاع النباتي

- انعكست أزمة التيار الكهربائي على كميات المياه المخصصة للريّ حيث انخفضت بمعدل (50-60%)، وتعتبر المناطق الشرقية من محافظة خان يونس (الفخاري، وعيسان) الأكثر تضرراً، حيث تقدر نسبة الضرر فيها ب (60%)، بينما تقدر نسبة الضرر في المحافظات الشمالية بنسبة (40%)<sup>(8)</sup>.
- عدم الاستقرار في مواعيد وصل التيار الكهربائي واقتصارها على (3-4) ساعات يومياً، أدى إلى وصول المياه في فترات غير منتظمة مما دفع المزارعين لريّ مزرعاتهم بأوقات غير مناسبة وغير ملائمة ما تسبب بأضرار للمزروعات<sup>(9)</sup>.
- ارتفع سعر تكلفة الكوب الواحد من المياه المستخدم في الريّ من (1 شيفل) إلى حوالي (1.7) شيفل، بسبب انقطاع التيار الكهربائي حيث اضطر بعض المزارعين للحصول على المياه من مناطق بعيدة تقدر ب (15) كيلو متر وبالتالي زيادة التكلفة، لاسيما في منطقة شرق خان يونس التي تشكل السلة الغذائية للقطاع إضافة لمناطق المحررات<sup>(10)</sup>.
- تقدر المساحة المزروعة بمحصول البطاطا سنوياً ب(7000-8000) دونم، وتقدر كمية محصول البطاطا المستخرجة بحوالي (30.000-35.000) طن، يتم تخزين حوالي (23.000) طن في حوالي (62) ثلاجة في قطاع غزة تحتاج إلى التيار الكهربائي المتواصل، وجراء الأزمة تعثرت عملية التخزين وتعرض جزء من المخزون للتلف، نظراً لعدم وجود مولدات كهربائية بديلة أو نظراً لتكلفتها العالية في التشغيل<sup>(11)</sup>.
- عدم ريّ المحاصيل بالكمية الكافية من المياه يؤثر سلباً على جودة المنتج، وبالتالي فقدان الميزة التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية<sup>(12)</sup>.
- عدد كبير من المزارعين تعرض لخسائر مادية نتيجة تلف مزرعاتهم لعدم قدرتهم على توفير المياه لريها بشكل منتظم مما أدى إلى إصابتها بالآفات والجفاف، كما توقف بعض المزارعين عن فلاحه الأرض لحين حل أزمة الكهرباء<sup>(13)</sup>.

<sup>8</sup> وزارة الزراعة الفلسطينية، غزة، بيانات غير منشورة، حصل عليها الباحث: غريب السنوار، بتاريخ (17، سبتمبر، 2017م)

<sup>9</sup> اتحاد لجان العمل الزراعي، (2017م، 9 يوليو). أزمة الكهرباء تهدد الامن الغذائي في قطاع غزة، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر، 2017م، الموقع: <https://goo.gl/jKjom4>

<sup>10</sup> ثابت، وائل، مدير عام وقاية النباتات والحجر الزراعي، وزارة الزراعة، قابله: باسم أبو جري (عبر الهاتف)، بتاريخ (23، سبتمبر، 2017).

<sup>11</sup> المرجع السابق.

<sup>12</sup> ثابت، مرجع سابق.

<sup>13</sup> عاشور اللحام، رئيس جمعية المزارعين الفلسطينيين، قابله: غريب السنوار، بتاريخ (28، أغسطس، 2017م)

- يوجد تحديات إضافية لها علاقة بالأمن الشخصي في المناطق الزراعية الواقعة في المناطق الحدودية ونظراً للمخاطر الأمنية التي يتعرض لها المزارعون أثناء تنقلهم، خاصة حين وصل التيار الكهربائي في ساعات الليل وبالتالي يتعذر على المزارع الوصول لأرضه الواقعة قرب الحدود بهدف تشغيل شبكة الريّ كون المنطقة محفوفة بالمخاطر (14).

## ثانياً- قطاع الثروة الحيوانية والسمكية<sup>(15)</sup>

- الدجاج اللحم: يُربي مزارعو قطاع غزة شهرياً ما يقارب من (2.5) مليون دجاجة، وتقدر خسائر المزارعين بسبب انقطاع التيار الكهربائي بحوالي (6.25) مليون شيكل شهرياً، جراء زيادة التكاليف وفترة التربية، واستخدام مولدات الطاقة، إضافةً إلى نفوق الدواجن بسبب عدم القدرة على تشغيل وسائل التبريد في فصل الصيف.
- الدجاج البياض: يبلغ عدد الدجاج البياض في قطاع غزة حوالي (800.000) دجاجة، تنتج ما يقارب من (16-17) مليون بيضة شهرياً ويبلغ إجمالي خسائر قطاع الدجاج البياض نتيجة انقطاع التيار الكهربائي بحوالي (872.000) شيكل شهرياً، بسبب تراجع الإنتاج بنسبة (10%)، ونفوق ما يقارب من (25.000) دجاجة بما يعادل (3%) .
- الحبش: ينتج قطاع غزة ما يقارب من (40.000) حبشة شهرياً ويقدر إجمالي الخسائر الناتجة عن انقطاع التيار الكهربائي بحوالي (92.000) شيكل شهرياً، جراء ارتفاع التكاليف الإنتاجية بسبب استخدام مولدات الطاقة بمعدل (3) أغورة لكل حبشة، وبتكلفة إجمالية (12.000) شيكل شهرياً، وزيادة في معدل النفوق عن مستوى النفوق الطبيعي بنسبة (2%)، أي ما يقارب من (800) حبشة نظراً لعدم استخدام وسائل التبريد بكفاءة في موجات الحر.
- التفريخ والفقاسات: يبلغ عدد الفقاسات في قطاع غزة (18) فقاسة، تنتج (3) مليون صوص شهرياً، وقدرت وزارة الزراعة حجم الخسائر الناتجة عن انقطاع التيار الكهربائي حوالي (1.125) مليون شيكل شهرياً، جراء زيادة التكلفة، وانخفاض نسبة التفريخ.
- أبقار الحليب: يبلغ إجمالي عدد ابقار الحليب في قطاع غزة (2500) رأس تنتج حوالي (50) طن حليب يومياً، وتقدر الخسائر الناتجة عن انقطاع التيار الكهربائي بحوالي (300.000) شيكل شهرياً بسبب زيادة التكلفة الإنتاجية واستخدام مولدات الطاقة.
- الثروة السمكية: يوجد في قطاع غزة (4) مزارع سمك من نوع (دنييس)، و(2) مفرخ سمكي بحري، وتقدر إجمالي الخسائر التي تتكبدها المزارع بحوالي (170.000) شيكل شهرياً نتيجة ارتفاع التكاليف التشغيلية حيث تحتاج المزارع إلى (1000) لتر سولار في اليوم الواحد لتوليد الكهرباء واستخدام بدائل الطاقة.

<sup>14</sup> مقابلات ميدانية أجراها باحثو وحدة الرصد والتوثيق في مركز الميزان لحقوق الإنسان، مع المزارعين في المناطق الحدودية بتاريخ (20)،

سبتمبر، 2017م)

<sup>15</sup> وزارة الزراعة، مرجع سابق.

## مقتطفات من إفادات بعض المتضررين من الأزمة

وأمام هذا الواقع المؤلم وانعكاس أزمة الكهرباء على أهم القطاعات الاقتصادية، وبالنظر لآثاره السلبية التي طالت أوجه الحياة كافة، خلصت الورقة إلى مجموعة من النتائج أهمها

**حول انعكاس أزمة التيار الكهربائي على عملية التخزين الزراعي أشار جمال مِي، محاسب جمعية غزة التعاونية الزراعية:**

تمتلك جمعية غزة التعاونية الزراعية الواقعة في محافظة شمال غزة، ثلاثة تلاجيات تبلغ مساحتها على التوالي (2م64)، (2م70)، (2م80)، تُستخدم في تخزين المحاصيل الزراعية مثل: البطاطا والجزر والليمون الخ. حيث تصل مدة تخزين البضائع إلى أربعة أشهر، خلال فصل الصيف الحالي (2017م) تفاقمت أزمة التيار الكهربائي في قطاع غزة، واضطرت الجمعية لتشغل المولد الكهربائي البديل والذي يعمل بقدره (150) كيلو، وبسبب تفاقم الأزمة لم يعد بالإمكان تشغيل المولد لفترات تمتد لأكثر من (12) ساعة بشكل متواصل ما أدى لزيادة نسبة التالف بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة عملية التخزين.

**حول انعكاس أزمة التيار الكهربائي على المزارعين العاملين في القطاع النباتي أفاد المزارع: محمد محمد الفرا البالغ من العمر (50) عاماً، بأنه يعمل في قطعة أرض زراعية تقدر مساحتها ب(170) دونم تقع في منطقة المحررات بمدينة بخان يونس، مزروعة بالخضروات، والبطاطا، والبصل، وهي بحاجة إلى عملية الريّ يومياً وبعض المحاصيل فيها تحتاج للري مرتين يومياً، وجراء تفاقم أزمة التيار الكهربائي اضطر إلى شراء مولد كهربائي كبير قدرت تكلفته التشغيلية اليومية ب(800) شيكل ، وهذا المبلغ يضاف إلى تكاليف الزراعة، وحسب تقديره فإن تكلفة الزراعة مع استخدام بدائل للطاقة ارتفعت بنسبة (30%) تقريباً، وهذا يجعل المخاطرة كبيرة لا سيما مع تواصل الحصار الإسرائيلي والقيود المفروضة على حركة الاستيراد والتصدير .**



حول انعكاس أزمة التيار الكهربائي على تربية الدواجن أفاد المزارع: محمد أبو مدين البالغ من العمر (47) عاماً، بما يلي:

أنه يمتلك قطعة أرض زراعية تبلغ مساحتها (10) دونمات، تقع في المحافظة الوسطى، وتقدر مساحة الأرض المزروعة بالخضروات (7) دونمات والجزء الآخر مزروع بأشجار الزيتون، ويملك أيضاً مزرعتين من الدجاج اللاحم تقدر مساحتهما بحوالي (600) متر وتحتوي المزرعة الواحدة على (3000) صوص، ويعتمد في ريّ المزروعات على مياه الآبار، ومع اشتداد أزمة التيار الكهربائي اضطر إلى استئجار مولد كهربائي لاستخدامه في ري المزروعات وتبريد مزارع الدواجن، ويكلف استخدام مولد الطاقة البديل (340) شيقل في اليوم الواحد، كما يقوم بتشغيل مولد آخر بحجم (5) كيلو لاستخدامه في تبريد مزارع الدجاج اللاحم التي تستغرق مدة (10) ساعات يومياً من مطلع الشمس حتى ساعات المساء بالإضافة إلى الإنارة في الليل، مع اشتداد الأزمة قرر التوقف عن زراعة بعض المزروعات وتقليصها لأنها تحتاج إلى ريّ بشكل منتظم مثل الباذنجان والكوسا.

1. أثرت أزمة الكهرباء في قطاع غزة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة وأدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية. وعملت على زيادة نسب الفقر نتيجة فقدان الكثير من العاملين فرص عملهم في قطاع غزة. إضافة إلى زيادة التكاليف المعيشية اليومية للأسرة الفلسطينية، بسبب الأعباء المالية الإضافية.
2. تؤثر أزمة الكهرباء على الحق في الغذاء لسكان قطاع غزة بشكلٍ خطير، فانقطاع الكهرباء لساعات طويلة بشكل يومي يؤثر على الإنتاج الزراعي، وعلى قدرة المزارعين على التسويق وحفظ وتخزين المنتجات الزراعية.
3. مصادر الطاقة الكهربائية التي تزود قطاع غزة لم تلبى الحد الأدنى من احتياج سكان القطاع ولا الزيادة المستمرة في الطلب على الطاقة الكهربائية، وعجزت السلطات المختصة في ظل المقومات الحالية عن تلبية احتياجات قطاع غزة وسكانه من الكهرباء.
4. تنتهك أزمة الكهرباء في قطاع غزة حق الإنسان في الحياة بشكل كبير؛ حيث أن خدمة التيار الكهربائي أضحت من المقومات الأساسية للحياة، ويتداخل مع الحق في العمل، والحق في الصحة التي تراجعت فيها مستويات الحياة وانتهكت فيها أبسط مبادئ حقوق الإنسان.
5. تتجاوز تداعيات أزمة الكهرباء المتضررين بشكل مباشر من المزارعين وتطال كافة شرائح المجتمع لاسيما الفقراء جراء ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية للمستهلك النهائي، التي تشكل عنصر أساسي من المكونات الأساسية للغذاء، خاصة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع مستوى الدخل بسبب الحصار الإسرائيلي، والإجراءات المتعلقة بالخصومات من رواتب الموظفين.

بناءً على ما تقدم، يطالب مركز الميزان لحقوق الإنسان:

## التوصيات

1. المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية بالوفاء بالتزاماته في تعامله مع قطاع غزة كأرض محتلة، ومواجهة كافة التحديات التي تعيق تزويد القطاع بالطاقة الكهربائية، والضغط على قوات الاحتلال من أجل رفع الحصار الذي يفضي إلى حرمان الفلسطينيين جملة من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
2. المجتمع الدولي، وهيئات الأمم المتحدة بالمساهمة في دفع عملية إعادة إعمار قطاع غزة ودعم الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية وتوفير أشكال الدعم والمساندة للقطاعات الاقتصادية.
3. المجتمع الدولي، والمنظمات الدولية الإغاثية بضرورة تقديم أشكال المساندة الممكنة.
4. الأطراف المسئولة على الصعيد المحلي، تحييد هذا القطاع الهام عن الصراعات السياسية، وإيجاد الحلول السريعة لأزمة الكهرباء التي تجاوزت عقداً كاملاً، وتفعيل كافة المقترحات والمشاريع التي من شأنها المساهمة في تفكيك الأزمة، ووضع الخطط الاستراتيجية الكفيلة بضمان تحسين خدمة الكهرباء.
5. ضرورة تقديم الدعم اللازم للسكان في قطاع غزة لاسيما للأسر الفقيرة، وللعاطلين عن العمل بما يساهم في قدرتهم على تغطية متطلبات الحياة الأساسية.
6. الأطراف الفلسطينية بإنهاء الانقسام، ويدعو الحكومة الفلسطينية للتراجع عن القرارات التي اتخذت مؤخراً، مما سينعكس إيجاباً على حياة الموظفين وعائلاتهم.